

نظام الدفع الإلكتروني الحكومي



تطوير:

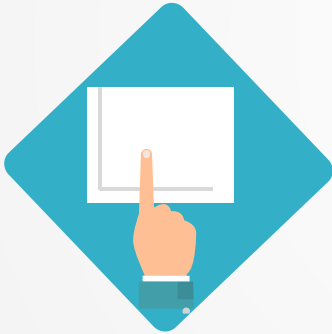
الإدارة العامة للمعلوماتية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات الفلسطينية



مفهوم الدفع الإلكتروني:

« الدفع الإلكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية ، يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمي أيضاً النقود الإلكترونية. »

- وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات الإلكترونية ، مثل :
- تحويل الأموال بين البنوك والعملاء .
 - الدفع للشراء عن طريق الانترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات.
 - تسديد مستحقات الدولة على المواطنين مثل غرامات المخالفات وغيرها.
 - تسديد الفواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف وغيرها.



تسديد الفواتير
والمستحقات



الدفع عن طريق
الانترنت



تحويل الأموال بين
البنوك والعملاء

” في ظل التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في الخدمات المصرفية الحديثة كانت مفاهيم ”البنوك الإلكترونية – أنظمة الدفع الإلكتروني“ حاضرة في جميع دول العالم، والتي مثلت أهم افرازات الثورة التقنية والتكنولوجية في مجال المعاملات المالية العالمية، وأصبحت لهذ المفاهيم أهمية نوعية وكمية على المستوى المالي والاستثماري العالمي إذ أنتجت ”صناعة مالية ومصرفية عالمية جديدة“ لها آثارها الإيجابية في جميع الاتجاهات في ظل عدم إغفال بعض السلبيات.

وتجدر الاشارة إلى أن ”المنتج المالي الإلكتروني“ غير متوفر في قطاع غزة إلا من خلال أنظمة العولمة المالية القائمة والخاضعة لأنظمة التدقيق الاستخباراتي الدولي، وهذه الأنظمة كما هو معلوم تفرض قيود مالية واقتصادية ظالمة كثيرة على الحكومة الفلسطينية بغزة، ولحاجتنا إلى هذا ”المنتج المالي الإلكتروني“ في مجالات مختلفة منها على سبيل المثال لا للحصر لتعزيز مفهوم ”الحكومة الإلكترونية“ لتسهيل خدمات المواطنين، وهو ما استدعى توفير البديل المحلي لهذا ”المنتج المالي الإلكتروني“ الذي إن وجد وأصبح حقيقة سيكون له آثار استثمارية ومالية واقتصادية ايجابية وحقيقة على مستوى تقديم الخدمات الحكومية. ٢٢



أهداف نظام الدفع الإلكتروني:

- العمل على إدارة تحول الأعمال الحكومية من المسار التقليدي البيروقراطي في دفع الرسوم المالية إلى المسار التقني التكنولوجي من خلال دفعها إلكترونياً.
- توفير وسيلة دفع إلكتروني تساعد في انجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الخاصة بإنجاز المواطن كافة معاملاته بأقل جهد ممكن.
- تحسين الأداء المالي للحكومة في عملية تحصيل الرسوم المنصوص عليها وفق القانون.
- خلق نقود جديدة تسمى "نقوداً إلكترونية" وحل اشكاليات فئات العملة دون الشيكال.
- تخفيض التكاليف والمصروفات المنفقة على الأوراق والأحبار من قبل الحكومة على إنجاز المعاملات تقليدياً.
- توفير آلية للاقتراض غير المباشر للحكومة من قبل المواطنين.
- رفع مستوى رضى المواطن على أداء الخدمة وجودتها من قبل الحكومة.



أطراف عملية الدفع الإلكتروني:

الوزارة مقدم الخدمة.



العميل.



مركز ادارة الدفع الالكتروني.



البنك / وكيل البنك.



وزارة المالية.



الإطار القانوني لنظام الدفع الإلكتروني

يعتبر الجانب القانوني لإدارة منظومة "وسائل الدفع الإلكتروني" له أهمية بالغة في بناء وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية واليات التعامل مع تحديات "وسائل الدفع الإلكترونية"، ويعتبر الجانب القانوني أهم ضمانة لنجاح هذا التوجه في التعاملات المالية وتحصيل الرسوم، ولأن هناك تزاوج بين وسائل التقنية والمفاهيم القانونية للمعاملات المالية الإلكترونية وما يترتب عليها من مواد ولوائح تحافظ على حقوق والتزامات المتعاملين، جاءت نصوص ومواد قانون المعاملات الإلكترونية نازمة لهذه المنظومة.

حيث جاء قانون المعاملات الإلكترونية رقم (٦) لسنة 2013م ليغطي الجوانب القانونية اللازمة لضمان سلامة الاجراءات المتعلقة استخدام المعاملات الإلكترونية حيث نص القانون على تعريفات وأحكام عامة تخص المعاملات الإلكترونية ومنها "وسيلة الدفع الإلكتروني" بحيث عرفها القانون بأنها: "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بزمة الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات". ويشار أن الفصل الرابع من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (٦) لسنة ٢٠١٣م يتضمن من خمس مواد تنص وتوضح آليات المعاملات المالية الإلكترونية وهي مواد: (٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨).



الاطار الفني العام لعملية الدفع الإلكتروني:

الاطار الفني العام لعملية الدفع الإلكتروني:

يمكن النظر الى عملية الدفع الإلكتروني من الجانب الفني بأنها منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

وبالرغم من المزايا التي تكمن في مشروع الدفع الإلكتروني، إلا أن هذه التقنية تحتاج لطمئنة مستخدميها من خلال معالجة مجموعة من التخوفات التقنية المشروعة، من أهمها الأمن، الموثوقية، اليات المصادقة، لذلك لا بد من وجود اطار فني قوي لتنظيم وضبط العملية و يحقق الشروط الأمنية لاتمامها.

المحددات والمعايير الفنية المطلوبة:



5. اشعار العميل عبر الوسائط الالكترونية: البريد الالكتروني، الرسائل القصيرة باتمام العملية وقيمة المبلغ المدفوع. وذلك لزيادة الموثوقية و تجنب عمليات الاحتيال.



4. وجود الوزارة مقدمة الخدمة على الشبكة الحكومية الامنة.



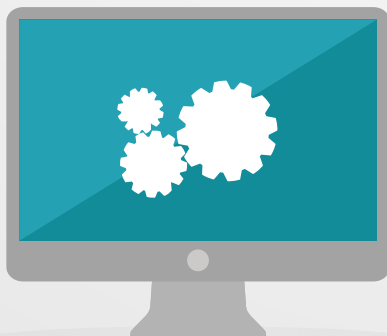
3. استخدام المعرف الالكتروني الموحد "الدخول الموحد" للاستفادة من الخدمات الإلكترونية طرفي مقدم الخدمة.



2. استخدام قناة الاتصال الامنة عبر بروتوكول (SSL / TLS) لضمان الخصوصية (Privacy) ودقة البيانات (Data Integrity) بين جميع الأطراف.



1. وجود بنية انترنت عالية الجودة.



مخطط سير الدفع الالكتروني:

1

يقوم طالب الخدمة بشحن
رصيد في حسابة لدى بنك
البريد.

2

يقوم طالب الخدمة بطلب
الخدمة الإلكترونية من مقدم
الخدمة عبر موقعه الإلكتروني.

3

يقوم طالب الخدمة بالدخول الى
الموقع من خلال التسجيل
الالكتروني الموحد ويطلب
تسديد رسوم الخدمة إلكترونياً.

4

يقوم الموقع الالكتروني الخاص
بمقدم الخدمة بالتخاطب مع مركز
الدفع الالكتروني لاتمام عملية
الدفع

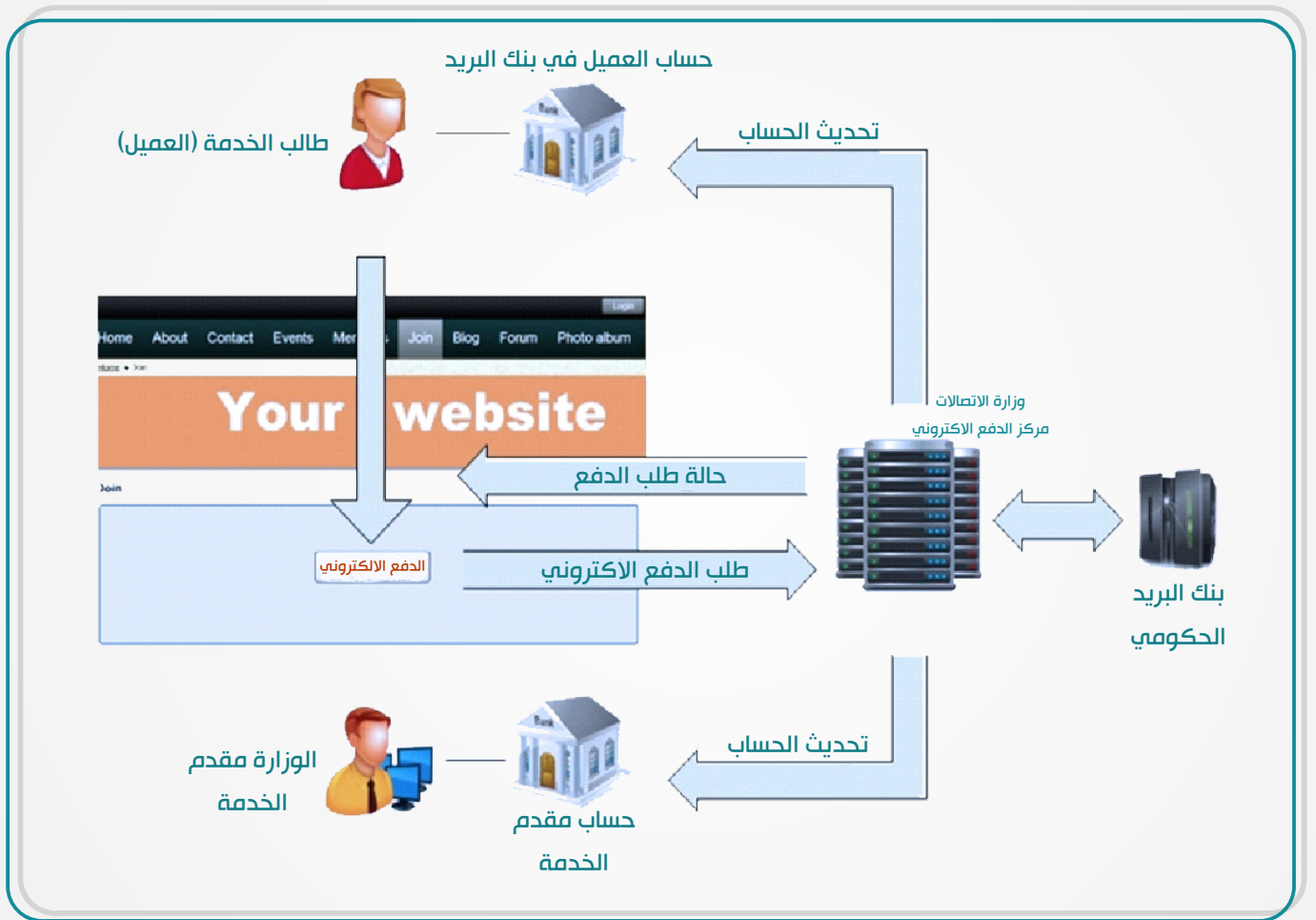
5

تتم عمليات التراسل بين مركز
الدفع الالكتروني و بنك البريد
للتأكد من حساب طالب الخدمة
وتوفر رصيد يغطي قيمة المعاملة

6

بناء على رد البنك المصدر ، يرد مركز
الدفع الالكتروني اما بالموافقة،
وتحويل قيمة المعاملة الى حساب
الحكومة العام، أو بالرفض.

رسم توضيحي يوضح سير عملية الدفع الالكتروني:



المسؤوليات:

وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:



تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاشراف على ادارة وتشغيل نظام الدفع الالكتروني وتوفير الاداة الفنية " web service " بالاضافة الى ادارة العمليات المالية على الحسابات من خلال بنك البريد.

الوزارة مقدم الخدمة:



توفير نظام إلكتروني يتم من خلاله تقديم وادارة المعاملات الإلكترونية التي تحتاج الى رسوم مالية.

وزارة المالية:



متابعة ومراقبة الايرادات المحصلة وذلك من خلال النظام الالكتروني الخاص بالدفع الالكتروني.

خدمات نظام الدفع الإلكتروني:

” أولاً : الخصم المباشر من الحساب:

يوفر نظام الدفع الإلكتروني الحكومي خدمة الخصم المباشر من الحساب المصرفي الخاص بالجهات المستفيدة من الخدمات الحكومية وذلك من خلال بنك البريد حيث تمكنهم هذه الخاصية من الخصم المباشر من الحساب وتسديد قيمة ورسوم المعاملات الحكومية، من غير أن يترتب على ذلك أية أعباء أو رسوم إضافية، مع إمكان الحصول على تقرير مالي إلكتروني.

خطوات الحصول على الخدمة:

- تقوم الوزارة مقدم الخدمة بتطوير وانجاز نظام إلكتروني لتقديم المعاملات إلكترونياً وإتاحتها للفئات المستفيدة.
- تقوم الوزارة مقدم الخدمة بتعبئة نموذج الاشتراك الخاص بنظام الدفع الإلكتروني المرفق.
- تقوم الوزارة مقدم الخدمة بمخاطبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع إرفاق نموذج الاشتراك.
- تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتأكد من توفر المتطلبات عند الوزارة مقدم الخدمة.
- تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمتابعة خطوات التشغيل والدعم الفني للنظام مع الوزارات مقدمة الخدمة.

طلب الاستفادة من نظام الدفع الالكتروني-خدمة الخصم المباشر من الحساب

طلب الاستفادة من نظام الدفع الالكتروني-خدمة الخصم المباشر من الحساب			
اسم الوزارة أو الجهة الحكومية			
بيانات المعاملات			
اسم المعاملات التي تتطلب دفع إلكتروني			
قيمة المعاملة	نوع العملة		
وصف المعاملات			
الرابط الالكتروني			
بيانات الموظف المسئول عن المتابعة الفنية (لأول مرة أو في حال تغير الموظف المسئول)			
رقم الهوية	الرقم الوظيفي		
الاسم			
المسمى الوظيفي			
رقم الجوال	رقم الهاتف		
البريد الالكتروني			

خدمات نظام الدفع الإلكتروني:

”ثانياً : الطابع الإلكتروني:

يوفر نظام الدفع الإلكتروني خدمة شراء وبيع الطابع الحكومية وبشكـل إلكتروني "طابع إلكتروني" بحيث يتم استخدامها بدلاً من الدمغات الورقية، والتي يتم شراءها من قبل المسـتـفـدين لدفع رسوم المعاملات الحكومية المختلفة من خلال نقاط بيع تقدم طلبات الحـصـول على الخدمات الحكومية "كـتـبـة عرائض".

حيث يتم شحن رصيد مالي مسبق لنقاط البيع من خلال حساباتهم لدي بنك البريد الحكومي ويتم استخدام النظام لبيع وإصدار الطابع الإلكترونية للجهات طالبة الخدمة ويتم تحصيل قيمة الطابع لصالح نقطة البيع. ويهدف نظام لتسـهـيل عمل الوزارات، وتوفير خدمة مميزة وسريعة للمواطنين، وضبط عمليات الإيراد الحكومي ومراقبة، ومنع عمليات التزوير في الدمغات الورقية، وتحديد عدد المعاملات الايرادية لكل معاملة في كل مؤسسة حكومية.

خطوات الحصول على الخدمة:

- تقوم الوزارة المعنية، بتعبئة نموذج الاشتراك الخاص بخدمة الطابع الالكتروني والمتوفر ضمن نظام الدفع الإلكتروني الحكومي.
- ترسل الوزارة المعنية مرسلة مرفق بها نموذج الاشتراك لوزارة المالية للتأكد من سلامة الإجراءات المالية لدى الوزارة.
- في حالة موافقة وزارة المالية، يتم مخاطبة وزارة الاتصالات ليتم استكمال الإجراءات الفنية وتشغيل النظام وإعطاء الصلاحيات اللازمة.
- تقوم وزارة الاتصالات بمتابعة خطوات التشغيل والدعم الفني للنظام مع الوزارة المعنية، من خلال مندوب الوزارة لدى الإدارة العامة للمعلوماتية-وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

طلب الاستفادة من نظام الدفع الالكتروني-خدمة الطابع الالكتروني

طلب الاستفادة من نظام الدفع الالكتروني-خدمة الطابع الالكتروني		
		اسم الوزارة أو الجهة الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> مستخدم داخلي(داخل الوزارة). مستخدم خارجي (مكاتب كتبة العرائض). 		نوع الاستخدام
<ul style="list-style-type: none"> ضمن برامج الوزارة المعينة. نظام الطابع الالكتروني المركزي. 		نوع الخدمة المطلوبة
بيانات الموظف المسئول عن المتابعة الفنية		
	الرقم الوظيفي	رقم الهوية
		الاسم
		المسمى الوظيفي
	رقم الهاتف	رقم الجوال
		البريد الالكتروني
بيانات الموظف المسئول عن المتابعة المالية		
	الرقم الوظيفي	رقم الهوية
		الاسم
		المسمى الوظيفي
	رقم الهاتف	رقم الجوال
		البريد الالكتروني

 mtit.gov.ps mtitpress@gov.ps   [/mtitps](https://www.youtube.com/channel/UC...)